جامعة عباس لغرور خنشلة

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

سنة ثانية ماستر تسيير عمومي

التصحيح النموذجي لامتحان مادة عصرنة الميزانية في الجزائر

السؤال الأول: أجب بنعم أو لا مع تصحيح الخطأ في حالة الإجابة بـ "لا"

1. تتطلب عصرنة أي ميزانية اطار قانوني واطار اداري **لا**

تتطلب عصرنة أي ميزانية اطار قانوني واطار اداري واطار معلوماتي

2. يعتبر ضغط المؤسسات المالية الدولية من أهم الأسباب التي دفعت أغلب الدول إلى إجراء اصلاح موازناتي **نعم**

بالإضافة إلى أسباب أخرى منها التحديات الناشئة عن التكامل الاقتصادي العالمي، والآثار السلبية للأزمات الاقتصادية العالمية

3. من أهم عناصر الإصلاح الموازناتي في الجزائر هو التحول من موازنة البرامج والأداء إلى موازنة البنود لا

من أهم عناصر الإصلاح الموازناتي في الجزائر هو الانتقال من موازنة البنود إلى موازنة البرامج والأداء.

4. يتمثل المبدأ الأساسي للإصلاح الموازناتي في الانتقال من منطق التسيير بالوسائل إلى منطق التسيير بالنتائج **نعم**

السؤال الثاني: أجب على الأسئلة الآتية:

1. يقوم الإصلاح المحاسبي في الجزائر على انتقال أساسي فيما يتمثل

يتمثل الإصلاح المحاسبي في الانتقال من محاسبة الصندوق إلى محاسبة الحقوق المثبتة (محاسبة الذمة المالية)

2. لكل دولة نظامها الموازناتي الذي اختارتها تناسبا مع وضعها وبيئتها أذكر بعض الأنظمة الموازنتية الحديثة المتبعة من طرف الدول

من بين الأنظمة الموازناتية الحديثة: موازنة البرمجة والتخطيط، موازنة البرامج والأداء، الموازنة الصفرية، الموازنة التعاقدية

3. أضاف القانون العضوي 15/18 مباديء جديدة للميزانية العمومية، أذكر المباديء التقليدية والحديثة التي جاء بها هذا القانون

تتمثل المباديء التقليدية للميزانية العمومية في: التوازن، الشمولية، السنوية، الوحدة، عدم التخصيص، أما المباديء التي أضافها القانون 15/18 فتتمثل في: الأداء، الاستقرار، الشفافية، المسؤولية.

4. أذكر أحد المحاور التي جاء بها القانون العضوي 15/18 مدعما اجابتك برقم المادة

هناك العديد من المحاور التي جاء بها القانون العضوي 15/18 نذكر منها: اعتماد مبدأ التسيير المرتكز على النتائج (المادة 02)، اعتماد الاطار الموازناتي متوسط المدى (المادة 05)، ....

السؤال الثالث:

من خلال الجدول الزمني الآتي حدد مراحل تطبيق القانون العضوي 15/18

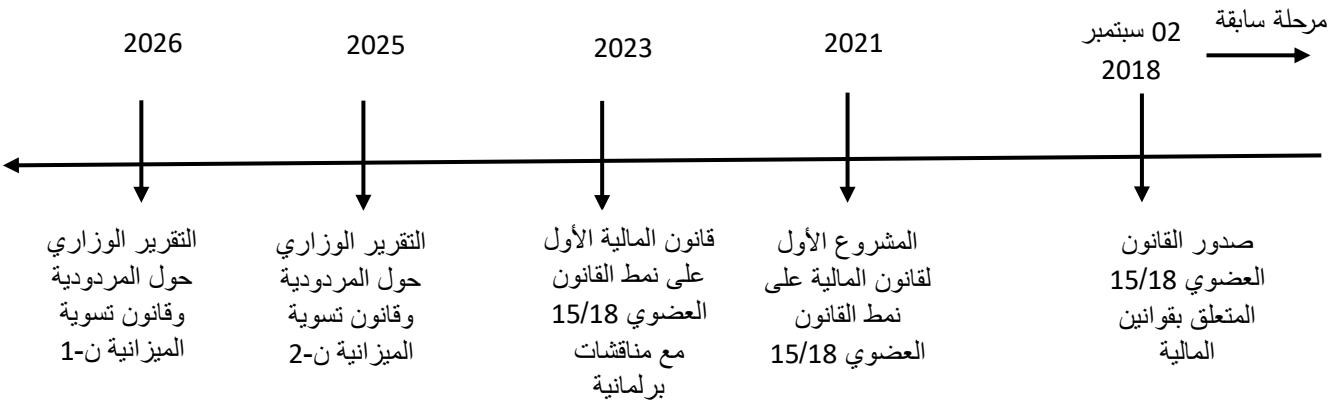

السؤال الرابع: بادرت الجزائر في اصلاح نظامها الموازناتي بعد المرور على العديد من المراحل والعقبات والتي تكللت في الأخير بالقانون 15/18 تكلم بشكل مختصر على عناصر الإصلاح الموازناتي في الجزائر وما هي أهم العيوب التي تعتريه

تتمثل أهم عناصر الاصلاح التي تضمنها القانون العضوي 15/18 من خلال عصرنة الميزانية في الجزائر في أربع عناصر أساسية

- **التحول نحو ميزاينة البرامج والأداء: فبدلا من مجرد عرض المصروفات تحت أبواب وبنود وأنواع مختلفة مثلما هو الحال في موازنة البنود فإن موازنة البرامج والأداء تهدف لتبويب يأخذ في الاعتبار اهتمامات الحكومة وما يجب القيام به من برامج وخطط ومشروعات مع إظهار سبب النفقة ضمن البرنامج المراد تنفيذه.**
- **الطور الجديد للميزاينة: نظرا لكون الميزانية السنوية غير مناسبة للمشاريع ذات المدى الأطول حيث لا تسمح بالتخطيط الموازناتي متعدد السنوات كما يتم إرساء إطار للنفقات العامة على المدى المتوسط (3 سنوات). فالدورة الجديدة للميزانية تتضمن تقويم ميزاني موسع لمراحل التخطيط وإعداد الميزانية.**
- **الوثائق الجديدة للميزانية: في ظل النظام الموازناتي القديم يتم عرض الميزانية في ثلاث وثائق، ومشروع العصرنة يقترح المحافظة على الوثيقة أ ودمج الوثيقتين ب وج مع استحداث ثلاث وثائق جديدة لمشروع الميزانية العامة للدولة وهي: نفقات الدولة، تقرير حول الأولويات والتخطيط، نفقات المصالح غير الممركزة بالولايات.**
- **تحسين تدفق المعلومات: يقوم برنامج الاصلاح الموازناتي بتجسيد نظام معلوماتي مدمج يسمى النظام المتكامل لتسيير الميزانية الذي يسمح بتحميل المعلومات في أي لحظة من عدة جهات نحو شبكة مركزية.**

ومن أهم العيوب التي تم ملاحظتها إلى غاية الآن: صعوبة تحديد الأهداف لجميع الأنشطة تحديدا دقيقا، وكذلك صعوبة تحديد العائد لبعض البرامج والمشاريع خاصة الاجتماعية منها، زيادة على ارتفاع تكلفة تطبيق هذه الاصلاحات والتحضير لها، كما أن هناك مبالغة في فوائدها ومزاياها.